

## حكم مجيء الحال معرفة

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدُ      تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتِهَدُ

- الأصل في الحال من حيث التعريف والتنكير.

- مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة . وهذا هو الأصل ، وأن ما ورد منها مُعرِّفاً لفظاً فهو نكرة معنًى ، كقول الناظم : اجتهدْ وَحَدِّكَ . فوحده : حال معرفة لكنها مؤوَّلة بنكرة ، والتقدير : اجتهدْ مُتَفَرِّداً .

وكقولهم : جاءوا الحَمَاءَ العَفِيرَ ( أي : جاءوا جميعاً ) وكما في قول الشاعر :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبْهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَي نَعْصِ الدِّخَالِ  
والتقدير : أرسلها مُعْتَرِكَةً ( أي : مُزْدَحِمَةً ) وكما في قولهم : كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ . فكلمة ( فاه ) حال عند سيبويه ، وجمهور البصريين وإن كانت اسماً جامداً مُعرِّفاً بالإضافة ؛ لأنها في قوَّة اسم مشتق نكرة ، والتقدير : كَلَّمْتَهُ مُشَافَهَةً . أما الكوفيون فيرون أنها : مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا . والتقدير : كَلَّمْتَهُ جَاعِلاً فَاهُ إِلَى فِيٍّ .

- اذكر الخلاف في مسألة تعريف الحال ، وتنكيرها .

- مذهب جمهور النحويين : أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها مُعرِّفاً لفظاً فهو بتأويل نكرة في المعنى .

١- البَغْدَادِيُّونَ ، وَيُونُسُ : يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيدُ الرَّاكِبَ .

٢- الكوفيون : فَصَّلُوا ، فَقَالُوا : إِنْ تَضَمَّنَتْ الْحَالُ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ تَعْرِيفُهَا وَإِلَّا فَلَا . فمثال ما تَضَمَّنَ معنى الشرط : زيدُ الرَّاكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ المَاشِي . فالرَّاكِبُ ، والمَاشِي : حالان ، وَصَحَّ تَعْرِيفُهُمَا لِتَأْوِيلِهِمَا بِالشَّرْطِ ؛ إذ التَّقدير : زيدُ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى .

فإن لم تُقدَّر بالشرط لم يصحَّ تعريفها ؛ فلا تقول : جاء زيدُ الرَّاكِبَ ؛ لأنه لا يصحُّ :  
جاء زيدٌ إن ركب .

### وقوع الحال مصدرًا نكرة

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ      بِكَثْرَةِ كَبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

- وقوع الحال مصدرًا .

- الأصل في الحال - كما تقدّم بيانه - أن يكون وصفًا ، وهو ما دلّ على معنى صاحبه ،  
كاسم الفاعل : قائم ، واسم المفعول : مضروب ، والصفة المشبهة : حَسَنٌ . ووقوع  
الحال مصدرًا على خلاف الأصل ؛ لأنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثر مجيء  
الحال مصدرًا نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل . وهذا هو مذهب  
سيبويه ، والجمهور . ومن أمثلة ذلك : زيدٌ طلعَ بَغْتَةً . فبغتهٌ : مصدر نكرة ، وهو  
منصوب على الحال ؛ لأنه مؤول بمشتق ، والتقدير : زيدٌ طلعَ باغِتًا .

- اختلف النحاة في جواز القياس على مجيء الحال مصدرًا نكرة .

- قبل أن نذكر الخلاف نودّ الإشارة إلى أنه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جدًا مجيء  
الحال مصدرًا نكرة ، نحو قولهم : قَتَلْتَهُ صَبْرًا ، وقولهم :

أَتَيْتَهُ رَكُضًا ، وَلَقَيْتَهُ فَجَاءَةً ، وَكَلَّمْتَهُ مُشَافِهَةً ، وَأَخَذْتُ عَنْ فُلَانٍ سَمَاعًا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ وقوله تعالى :

﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ وقوله تعالى :

﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾

ومع هذه الشواهد الكثيرة فقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد فيها من وقوع  
الحال مصدرًا ، وإليك بيان ذلك :

- ١- سيبويه ، والجمهور : لا يُجيزون القياس عليها مع كثرتها ؛ لأنها خلاف الأصل .
- ٢- المبرد : اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل أنه يُجيزُ القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، ونقل آخرون أنه يُجيزُ القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : كَلَّمْتَهُ مُشَافَهَةً ، ولا يُجيزُ القياس إذا لم يكن المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : جاء زيدٌ بكَاءً .
- ٣- ابن مالك ، ومن وافقه : أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر ، هي :  
 أ- أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد ورد قولهم : أنت الرجلُ علماً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجلُ فضلاً ، ونبلاً ، وشجاعةً .  
 ب- أن يقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه ، وقد ورد قولهم : أنت زهيرٌ شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت حاتمٌ جوداً ، والأحنفُ حلماً ، ويوسفُ جمالاً .  
 ج- أن يقع بعد أمَّا الشرطيَّة ، نحو : أمَّا علماً فعالمٌ وأمَّا نبلاً فنبيلاً وأمَّا حلماً فحلِيمٌ .  
 وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أمَّا حالاً بتأويله بالمشتق ، وعامله مقدرٌ نابت عنه أمَّا .

#### - الخلاف في إعراب المصدر النكرة الواقع حالا .

- للعلماء فيه ستة آراء ، هي :

- ١- مذهب سيبويه ، وجمهور النحاة : يرون أنَّ المصدر نفسه حال ، وأنه على تأويل مشتق مناسب ، نحو : زيدٌ طلع بعتةً . فالمصدر (بعتة) حال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً .
- ٢- مذهب الأخفش ، والمبرد : أنَّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه محذوف ، وجملة الفعل وفاعله حال ، فتقدير المثال السابق : طلع زيدٌ يبيعتُ بعتةً ، فجملة ( يبيعت ) هي الحال عندهما .
- ٣- مذهب الكوفيين : أنَّ هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : شَنَّأته بُغضاً .
- ٤- مذهب أبو عليِّ الفارسيِّ: أنَّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله ووصف

- محذوف يقع حالا ، والتقدير : طلَع زيدٌ باغْتًا بَعْتَةً .
- ٥- وقال بعضهم : إنَّ المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، فأصلُ طَلَع زيدٌ بَعْتَةً : طلَع زيدٌ طُلُوعَ بَعْتَةٍ .
- ٦- وقال آخرون : إن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وَصَف ، أو مؤوَّل بوصف ، فتقديرُ ، طَلَع زيدٌ بَعْتَةً : طلَع زيدٌ ذا بَعْتَةٍ ، بتأويل : صاحب بَعْتَةٍ . ( م )

### مُسَوِّغَاتُ تَنْكِيرِ صَاحِبِ الْحَالِ

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِينِ  
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبِغِ امْرُؤٌ عَلَيَّ امْرِيءٍ مُسْتَسْهِلًا

- الأصل في صاحب الحال التعريف ، أو التنكير .
- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، نحو جاء زيدٌ مُسْرِعًا ، ورأيت الطفلَ باكيًا . وقد يأتي صاحب الحال نكرة عند وجود مُسَوِّغٍ .

### - مسوِّغاتُ تنكيرِ صاحبِ الحال .

- لا يُنَكَّرُ صاحبُ الحال في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ ، وهو أحد الأمور الآتية :
- ١- أن تتقدّم الحال على صاحبها النكرة ، نحو: جاء ضاحكًا طفلٌ ، ونحو : فيها قائمًا رجلٌ .
- ٢- أن يُخَصَّصَ صاحبُ الحال النكرة بوصف ، أو إضافة . فمثال ما تَخَصَّصَ بوصف ، قولك : جاءني طالبٌ مجتهدٌ سائلاً ، ومثال ما تَخَصَّصَ بإضافة ، قولك : جاءني طالبٌ علم سائلاً .
- ٣- أن يقع صاحب الحال النكرة بعد نفي ، أو شِبْهه ، كالنهي ، والاستفهام . فمثال النفي ، قولك : ما جاءني أحدٌ سائلاً . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا

وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٠﴾ فجملة ( لها كتابٌ ) حال من النكرة ( قرية ) وصحّ مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها .

ولا يصحُّ أن تكون الجملة صفة لقرية خلافاً للزمخشريّ ؛ لأن النعت لا يُفصلُ بينه وبين المنعوت بالواو ، ووجود ( إلا ) مانع أيضاً من ذلك ؛ لأنه لا يُعترض إلا بين النعت والمنعوت ، وممنّ صرّح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسيّ .  
وفي هذه الآية مسوِّغ آخر لتكثير صاحب الحال ، سيأتي بيانه في المسوِّغ الرابع .  
ومثال النهي قولك : لا يدخلُ أحدُ الفصلِ متأخراً ، وكما في قول الناظم :

لا يَبِغُ امرؤُ على امرئٍ مُستسهلاً ، وكما في قول الشاعر :

لا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ      يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

ومثال الاستفهام ، قولك : هل دخل أحدُ الفصلِ متأخراً ؟ وكما في قول الشاعر: يَصَاحِ

هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى      لِنَفْسِكَ العُدْرَةَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا

٤ - أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجلٌ والشمسُ طالعةٌ ،

وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ .

٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتمٌ حديدًا ؛ وذلك لأن الوصف بالجامد خلاف الأصل ، وإنما جاز مجيء الحال جامدة ؛ لأنها أصلٌ لصاحبها - كما عرفت ذلك سابقا - وبعض النحاة يرتضي إعرابها تمييزاً .

٦ - أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها .

فمثال مجيئها مشتركة مع معرفة ، قولك : زارني خالدٌ ورجلٌ رَاكِبِينَ ، ومثال مجيئها مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، قولك : زارني رجلٌ صالحٌ وشابٌ مُبَكِّرِينَ .

- قال تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١٠﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴾ . وقال

الشاعر :

وَبِالجِسْمِ مَنَى بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ      شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال الشاعر :

وما لآمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأْتُمْ      ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

وقال الشاعر :

نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ      فِي فُلِكَ مَا خِرَّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

وقال الشاعر : مَا حُمَّ مِنْ مَوْتِ حِمِّيَ وَأَقِيًّا      وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

عَيْنَ الشَّاهِدِ فِي كُلِّ مَا سَبَقَ ، وَمَا وَجَّهَ الْاسْتِشْهَادَ فِيهَا ؟

ج- الشاهد في الآية الكريمة ، قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴿ ﴾ .  
وجه الاستشهاد : أورد ابن عقيل هذه الآية شاهداً على مجيء صاحب الحال نكرة إذا

خُصِّصَ بوصف ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ وأمراً : حال من ( أمر ) الأول ،  
وهذا هو إعراب الناظم ، وابنه . ومن العلماء من جعل (أمراً) حالاً من (كل أمر) وهي  
نكرة ؛ لأن المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل (أمراً) حالاً من الضمير المستتر في  
(حكيم) ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً ( أي : مأموراً به ) . ( م )

الشاهد في البيت الأول : بَيِّنًا . وجه الاستشهاد : وقعت الحال ( بَيِّنًا ) من

النكرة ( شُحوب ) والمسوِّغ لذلك تقدُّم الحال على صاحبها .

الشاهد في البيت الثاني : مِثْلَهَا لِي لَأْتُمْ . وجه الاستشهاد : في هذا البيت حالان ،  
الأول قوله : ( مِثْلَهَا ) والثاني ، الجار والمجرور ( لي ) وكلاهما وقع حالاً من النكرة ( لَأْتُمْ  
) والمسوِّغ لذلك تقدُّم الحال على صاحبها .

الشاهد في البيت الثالث : مَشْحُونًا . وجه الاستشهاد : وقع الحال (مشحونا) من  
النكرة ، وهي قوله ( فلك ) والمسوِّغ لذلك أنها وُصِفَتْ بكلمة ( ماخر ) فَفَرَّبَتْ من  
المعرفة .

الشاهد في البيت الأخير : وَأَقِيًّا ، وَبَاقِيًّا . وجه الاستشهاد : وقع الحال (واقيا) من  
النكرة ( حِمِّي ) ووقع الحال ( باقيا ) من النكرة ( أحد ) والمسوِّغ لذلك أن النكرة  
مسبوقة بالنفي في الموضعين .

- وإنما يكون الاستشهاد بقوله ( باقيا ) على أنها حال إذا جعلنا ( تَرَى ) بصريّة ؛ لأنها  
تحتاج إلى مفعول واحد وقد استوفته ، وهو ( من أحد ) فمن : زائدة ، وأحد : مفعول  
به مجرور لفظاً منصوب محلاً .

أما إذا جعلت ( ترى ) قَلْبِيَّةً فَإِنْ قَوْلُهُ ( باقيا ) يكون مفعولا ثانيا . ( م )

- ممَّ احترز الناظم بقوله : " غالباً " ؟ وما مذاهب العلماء فيما احترز منه ؟

ج- احترز بذلك مما ورد فيه مجيء الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ .

ومنه ما ورد في الحديث : "صَلَّى رَسُولُ ﷺ قَاعِدًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا" . ومنه

قولهم : "مررت بِمَاءِ قَعْدَةِ رَجُلٍ ، وقولهم : عليه مائةٌ بِيضًا ، وقولهم : فيها رِجَالٌ قَائِمًا .

وقد اختلف العلماء في مجيء الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ :

فذهب سيبويه : إلى أنّ ذلك مَقِيسٌ لَا يُوقَفُ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ ؛ وَعَلَّ ذَلِكَ

عند سيبويه : أنّ الحال إنّما يُؤْتَى بِهَا لِتَقْيِيدِ الْعَامِلِ فَلَا مَعْنَى لِإِشْتِرَاطِ الْمَسَوِّغِ فِي صَاحِبِهَا .

وذهب الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب : إلى أنّ ذلك مما لا يجوز أن يُقَاسَ عَلَيْهِ ،

وإنّما يُحْفَظُ مَا وَرَدَ مِنْهُ .